بعد ان كانعلى بعد خطوات من الدولة يجد نفسه الان في دوامة اجتماعية وحصار اقتصادي

المجتمع الفلسطيني يمر في مفترق طرق والاحتمال الاقرب حدوث انقلاب من حركة فتح والاجهزة الامنية لاستعادة الحكم من حماس

■ «ثورة حتى النصر»، كان وما زال شعار فتح النضالي الشهير. هناك من يقولون ان هذا الشعار الذي ألهب خيال ملايين الفلسطينيين في العالم في السبعينيات قد ابتدع من قبل ياسر عرفات نفسه الذي كان قد اطلق نداء لانخراط الفلسطينيين في الكفاح المسلح ضد الكيان الصهيوني.

عرفات أمر بالتوقيع على كل وثيقة تصدر عن حركة فتح وعنه بهذه الكلمات الثلاثة، من اجل غرس الفكرة بأن تحرير فلسطين لن يحدث الا من خلال الكفاح المسلح. عرفات استخدم ايضا مصطلح «الشقيقة» في حديثه عن حماس باعتبارها شريكة في تحرير الارض.

ولكن شيئا ما قد تشوش عند الفلسطينيين مع السنين. اتفاق اوسلو ضبط عرفات واتباعه في حالة عدم جاهزية. منظمة التحرير الفلسطينية وعدت الناس بحرية التحرير طوال سنين الا ان اغلبية اراضي فلسطين قد عادت اليها من دون ان تطلق رصاصة واحدة.

عرفات وعد بأن يكون حكم منظمة التحرير طويلا ووحيدا ولكن لم يمر عقد من الزمان حتى نهضت قبالته معارضة دينية راديكالية على صورة الشقيقة في حماس التي تقوم بازاحته عن سدة الحكم. الجمهور الفلسطيني في المناطق يجد أن الامور قد اختلطت عليه وتشوشت. هو الذي اراد ان يحسن جودة حياته. في آخر المطاف وجد نفسه في السنوات الاخيرة في هزة قوية. وعدوه بحكم نقي سليم المعايير ولكنه تحول بسرعة الى حكم فاسد وعبء جديد على كاهله.

هذا الجمهور قرر كنوع من العقاب استبدال منظمة التحرير بـ «الشقيقة» الحمساوية حتى تكون نزيهة وصادقة، ولكنه لم يتوقع ابدا ان يقف العالم كله ضد حماس وان يمنع عنه لقمة الخبز حتى. الشارع الفلسطيني يسأل نفسه متأخرا بعض الشيء: لماذا لم يكن من الممكن تنصيب حكم علماني ـ مدني ومستقيم في نفس الوقت؟

الهزة التي يمر بها المجتمع الفلسطيني هزة غير مسبوقة. هذا المجتمع الذي كان على بعد عدة خطوات من الدولة المستقلة يجد نفسه الان في دوامة اجتماعية وحصار اقتصادي ومالي صعب. هذا مفترق طرق غير معروف بالنسبة للفلسطينيين وامكانيات الخلاص منه هي ثلاثة: أول امكانية هي انه في ظل غياب الحكم المركزي ستدب الفوضى ويغيب القانون ويفعل كل شخص ما يريده. ثانيا، نشوء كانتونات مستقلة خاضعة لنفوذ القادة المحليين الذين يجمعون بين المرجعية العشائرية والميليشيات المسلحة من شتى الفصائل على سبيل المثال: جبريل الرجوب سيسيطر على الخليل ومحمد دحلان على غزة. وثالثا، حدوث انقلاب عسكري من فتح بدعم من أجهزة الامن وبموافقة صامتة من اسرائيل والغرب لاستعادة الحكم بالقوة.

الغرب واسرائيل والفلسطينيون أنفسهم يدركون ان دفع منظمة التحرير الفلسطينية لتحسين سلوكها الاخلاقي اسهل بكثير من دفع حماس الى الغاء ميثاقها والاعتراف باسرائيل.

الانقلاب حاصل لا محالة وهو الاحتمالية الاقرب وهو لن يحدث ضد الكيان الصهيوني كما حلم جيل كامل من الفلسطينيين وانما في مواجهة الشقيقة حماس الا ان هذا الانقلاب وحده هو القادر على تخليص المجتمع الفلسطيني من وضعه ربما.

موشيه العاد
كاتب في الصحيفة
(هآرتس) 2006/5/10

جنود الاحتلال الاسرائيلي يحاصرون منزلا فلسطينيا ويعتقلون صاحبه في مدينة الخليل (اف ب)

طالبت بالتضييق الدولي من اجل زيادة الرقابة على الاسلحة الخفيفة

«أمنستي»: تُجار سلاح اسرائيليون يُغذون الحروب في ارجاء العالم

■ عمل العقيد شموئيل أفيفي صاحب شركة «تالون» من رمات غان في الماضي حتى اعتزاله في آب (اغسطس) 2005، مُلحقا للجيش الاسرائيلي في سويسرا وفي دول اوروبية اخرى. اليوم هو تاجر سلاح يُذكر اسمه في تقرير منظمة «امنستي انترناشيونال» الذي نشر اليوم (صباح امس)، ويصف العلاقة بين التجارة بالسلاح والمس المتوسع بحقوق الانسان. في كل يوم، يُقتل أكثر من نصف مليون من البشر في أنحاء العالم نتيجة استعمال السلاح، أي يُقتل انسان واحد في المتوسط لكل دقيقة كما ورد في التقرير الذي يذكر أسماء دول واشخاص معينين يشاركون في التجارة.

على حسب التقرير، يشتري أفيفي ـ مع رجل اعمال سويسري يسمى هاينرخ توماث ـ سلاحا في صربيا ـ مونتينغرو ويبيعانه في العراق. تتصل بتومات شركتا سلاح سويسريتان. رفض أفيفي الرد على اقوال كاتبي التقرير، لكنه قال أمس لصحيفة «هآرتس»: «أنا تاجر سلاح أبيع السلاح للدول التي يُباح البيع فيها. أحرص على فترة تبريدي وأعمالي لا تتصل بسويسرا». وبحسب قوله، «لا أبيع العراقيين بل الامريكيين». ولكن على حسب التقرير يشتري أفيفي وتومات السلاح في صربيا من اجل شركات امريكية، تعطيه لجيش العراق وللشرطة.

ليس أفيفي وتومات وحدهما. فالتقرير يذكر أسماء شركات ورجال اعمال من عشرات الدول في أكثر القارات: الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، وايطاليا، والبرازيل، وروسيا، واوكرانيا، والصين، وبلغاريا، وهي دول قليلة من سلسلة الدول الطويلة التي تبيع السلاح. من بين ما يكشف عنه التقرير هو أن بعثة السلاح الى انغولا مرت عن طريق مطار عبده في العربا، برغم الحظر الذي فرضته الامم المتحدة على بيع السلاح للدول التي تمزقها الحروب.

ليست التجارة بالسلاح عامة، ومن اسرائيل خاصة، ظاهرة جديدة بالطبع، فصحيفة «هآرتس» تُقدم التقارير عن ذلك من وقت لآخر. لكن تقرير «امنستي» يصرف الانتباه الى غايات السلاح ـ دول نامية في العالم الثالث، فيها حروب أهلية أو نزاعات عرقية. والسلاح يساعد على إشعال حروب دامية ويساعد الطُغاة على المس بحقوق الانسان. إن نحو ثلثي جملة التصدير الأمني في العالم يصل الآن من الدول المتطورة، بالقياس الى 50 في المئة فقط الى ما قبل عقد تقريبا. يُحذر التقرير من ظاهرة جديدة تُمكّن من الزيادة العظيمة في تجارة السلاح وزيادة مقدار القتل ايضا: فقد أصبحت حكومات أكثر فأكثر «تخصخص» تجارة السلاح. انها تمنح شركات الطيران، وتُجار السلاح، صلاحيات أكثر فأكثر، وتُقلل الاشراف على التصدير. «تُجار السلاح ووكلاء النقل»، كما قيل في التقرير، «ساعدوا على نقل الكثير من بعثات السلاح التي استعملت لأهداف القتل، والاغتصاب واقتلاع البشر في السودان (القصد مذابح الشعب التي تتم في منطقة دارفور) وفي الجمهورية الديمقراطية الكونغو (زئير)».

بعد نحو شهرين سيُقدم الى الهيئة العامة للامم المتحدة اقتراح يدعو الاعضاء في المنظمة الى صياغة وثيقة دولية لرقابة تجارة السلاح. اسرائيل، وهي واحدة من خمس أو ست مصدرات الكبريات في العالم لا تنوي تأييد الوثيقة، لان تصدير السلاح أصبح عنصرا رئيسا في الجهاز الاقتصادي الاسرائيلي. تفتخر وزارة الدفاع بجهودها لزيادة التصدير الأمني كل سنة، ولا توجد لها أية نية لزيادة الرقابة. ربما يوجد في وزارة الخارجية عدد من الموظفين القلقين للصيت السيء الذي يأتي به السلاح على اسرائيل، لكن حيال قوة وزارة الدفاع لا يوجد لهم الكثير مما يفعلون.

في اسرائيل، كما قيل في التقرير، «الوكلاء الذين يحظون بثقة (السلطات) يُطلب اليهم فقط أن يُسَجلوا (في وزارة الدفاع) من غير أن يكونوا خاضعين للاشراف والرقابة على الرخص»، وعلى رخص التجارة التي أعطيت لهم. ولكن برغم الاحتمالات الضئيلة لتغير التوجه الاسرائيلي، لا يستسلم الفرع الاسرائيلي لمنظمة امنستي انترناشيونال. كجزء من حملة دولية يقوم الفرع بجعل اسرائيليين يوقعون على «عريضة المليون الوجه».

تهدف العريضة الى استعمال التضييق الدولي من اجل زيادة الرقابة على الاسلحة الخفيفة. «هذا مكانهم ومن المؤسف أن نرى اسلحة اسرائيلية توجد في أيدي نظم حُكم اضطهادية وجماعات مسلحة تمس المواطنين» ـ يقول أمنون فيدان، المدير العام لمنظمة امنستي في اسرائيل، «لتُجار السلاح ولدولة اسرائيل مسؤولية عن استعمال ذلك السلاح».

يوسي ملمان
مراسل الشؤون العسكرية
(هآرتس) 2006/5/10

تشغيل العمال الفلسطينيين يزيد من حدة الفوارق الاجتماعية بسبب الأجور الزهيدة التي تُدفع لهم وتزيد من نسبة البطالة في الدولة

■ يحق لعمير بيرتس أن يفخر، وعن حق، بأنه تمكن من اعادة الموضوع الاجتماعي الى جدول الاعمال اليومي. وبوظيفته كوزير للدفاع فان لديه الكثير مما يمكن أن يفعله في هذا المجال. وفي طليعة ذلك، يمكنه العمل على تقصير مدة الخدمة العسكرية، وبذلك يتيح المجال أمام الشبان لكي يتقدموا أسرع الى مجالات التعليم والعمل، وليؤسسوا كيانهم الاقتصادي وأن يساعدوا أنفسهم وعائلاتهم.

يمكن، كذلك، التوقع بأن يعمل مسرعا لدفع أجور مناسبة اثناء تأدية الخدمة الالزامية، وأن يعترض على استغلال غير عادل لبني البشر. من الأجدر به أن ينهض معترضا ضد استغلال الشبان الذين يؤدون الخدمة الالزامية ويخدمون الدولة خدمة قاسية، واحيانا محفوفة بالمخاطر لقاء أجر لا يُذكر. وبذلك تنضم الى عملية التمييز الخطورة المتمثلة في إقدام الكثيرين من أبناء جيلهم على اختلاق كل الاسباب والطرق لاعفاء أنفسهم من هذه الخدمة العسكرية. وفي الوقت الذي لا تزال فيه هذه المواضيع بانتظار معالجة وزير الدفاع الجديد، فقد استبشرنا بقرار الوزير اعادة السماح لبضعة آلاف من العمال الفلسطينيين للعمل في اسرائيل. فهذا قرار جيد وناجح من جانب الجمهور الفلسطيني، ولكن من ناحية العمال الاسرائيليين، فان هذا القرار غير اجتماعي بالمطلق.

يوجد تاريخ مؤلم لعملية تشغيل الفلسطينيين في اسرائيل، فمن اجل جلب أيد عاملة رخيصة كهذه، والتي كانت بدايتها في أعقاب حرب حزيران (يونيو) 1967، كان هناك مضاعفات تدميرية على المجتمع والاقتصاد الاسرائيليين. فقد أضر ذلك بفئات قليلة الدخل وأبعد كثيرا من الأيدي العاملة الاسرائيلية الى خارج سوق العمل. هؤلاء الذين بقوا خارج سوق العمل اضطروا للمنافسة على العمل بأجور بخسة، التي كانت تكفي بالنسبة للعمال الفلسطينيين. وهكذا ازدادت وتفاقمت مشكلة البطالة في الدولة، وكذلك الفوارق الاجتماعية في اسرائيل بين المجموعات التي تضررت بسبب تشغيل العمال الفلسطينيين وبين اولئك الذين استفادوا من ذلك.

الارهاب والانتفاضات كانت سببا في قلة وتراجع تشغيل العمال الفلسطينيين. ولكن أصحاب العمل الذين اعتادوا على تشغيل أيدي عاملة رخيصة، ضغطوا كثيرا، ونجحوا في موافقة الدولة (الحكومة) على جلب عمال اجانب من خارج اسرائيل وبأجور أقل بكثير. وقد رافق هذه العملية ازدياد ثراء وغنى المقاولين والاشخاص الذين عملوا في مجال المقاومة في جلب العمال الاجانب الى اسرائيل من جهة، وفي نفس الوقت اضاعة وتضييع حقوق العمل لدى هؤلاء العمال، وحقوقهم الانسانية كذلك.

وفي نفس السياق استمر الإضرار بالعمال الاسرائيليين الذين ينتمون الى تلك الطبقات المسحوقة، والذين تواصلت عملية دفعهم الى خارج سوق العمل أو انهم أجبروا على منافسة العمال الاجانب بالقبول بأجور زهيدة وأقل من تلك التي تُدفع للعمال الاجانب.

في الآونة الأخيرة بدأ البعض يعي حجم الأضرار التي تنجم عن جلب وتشغيل العمال الاجانب من ذوي الأجور الرخيصة، ودورها في زيادة الفوارق الاجتماعية وزيادة معدلات البطالة، لذلك بدأت عملية تقليص أعداد هؤلاء العمال الاجانب، التي ستتمخض عن خفض نسبة البطالة بين العمال الاسرائيليين وتُحسن حالة تلك الطبقات الفقيرة في المجتمع. الآن، عاد الوزير عمير بيرتس وبدأ القصة من جديد، مرة ثانية عادت الامور وبدأت الدولة بقبول عمال فلسطينيين من ذوي الأجور الزهيدة، ومرة ثانية سيفرح ويغنى قطاع المقاولين في مجال الأيدي العاملة ذات الأجور المنخفضة، ومرة ثانية سيتم دفع العمال الاسرائيليين الى خارج سوق العمل، ولا سيما أبناء الطبقات الفقيرة.

اضافة الى كل ذلك، لا بد من اضافة الخطر الأمني. حاليا يتحدثون عن تشغيل عمال لا تقل أعمارهم عن 35 سنة ومن أصحاب العائلات، وأنا اعتقد أن اغلبيتهم العظمى معنية فقط برزق أولادها، ولا تريد اطلاقا أن تتورط في الارهاب.

ولكن، ومع ذلك، فان لمنظمات الارهاب طرقها الخاصة في تجنيد عناصرها، والتي أثبتت أكثر من مرة نجاحها وتمكنها من تحقيق فوزها وتغلبها على جميع الاحتياطات الأمنية التي تتخذها الجهات المعنية (الأمنية) في الدولة. فهذه المنظمات تستطيع تهديد اولئك الذين يحصلون على الموافقة على العمل في اسرائيل، أو تهديد عائلاتهم، وذلك من اجل موافقتهم على التعاون معهم. فاذا تمكنوا من ذلك ـ وهذا ما حدث أكثر من مرة ـ فان هذه الكارثة ستنضم الى كل الأضرار الاخرى التي تنجم عن تشغيل القوة العاملة غير الاسرائيلية بسبب تشغيل العمال الفلسطينيين.

دانيال فريدمان
كاتب في الصحيفة
(يديعوت احرونوت) 2006/5/10

اولمرت يُضلل الجمهور بوعوده بانهاء الصراع من طرف واحد

لم يُصدق أي أحد اريئيل شارون عندما أعلن عن أن فك الارتباط عن غزة هو خطوة وحيدة، وأنه لا ينوي تنفيذ انسحابات اخرى في الضفة الغربية. صحيح أن بعض قادة المستوطنين حاولوا التشبث بموقفه هذا من اجل التصدي لخطة الانطواء التي يطرحها ايهود اولمرت، إلا أن ادعاءهم هذا لا يساعدهم في شيء: الجمهور يعرف كيف يميز بين التعهدات الحقيقية والمقولات التكتيكية. بهذه الطريقة ايضا يمكن تشخيص نوايا اولمرت الحقيقية: عندما يصرح أنه سيعطي فرصة للتوصل الى اتفاق مع السلطة الفلسطينية «من اجل بلورة واقع جديد في منطقتنا»، يفهم الجميع من ذلك أن هذا مجرد كلام للدعاية. أما عندما يقول أن اسرائيل «ستأخذ مصيرها بأيديها» في غياب المفاوضات وانها ستنتظر من خلف حدود دائمة، فهو يشير الى الاتجاه الحقيقي لسياسة حكومته.

بذلك يكون رئيس الوزراء الجديد قد تورط في تناقض: من يسعى الى تحديد حدود الدولة بصورة أحادية الجانب لا يستطيع أن يضمن الاستقرار والأمن لمواطنيها. الروحية التي تنبعث من خطوط الحكومة الأساسية ومن خطاب اولمرت في الكنيست إبان عرضه لحكومته، ومن خطابه بعد انتصاره في الانتخابات (الذي تحول الى ملحق رسمي للخطوط الأساسية وللاتفاقات الائتلافية) هي أنه يستعد لتنفيذ خطوة تاريخية. اولمرت يطرح هذه الوثائق وخطة الانطواء ضمن مفهوم تكريس الحقائق لأجيال قادمة. هو يتحدث عن «قرارات مصيرية حاسمة بالنسبة لمستقبل الدولة» وعن «خطوة سياسية حاسمة وجذرية وشمولية».

اللهجة التي تتعالى من كلماته هذه تُبشر بالوصول الى حسم الأمور وإنهائها وتهدئة الوضع المتحرك بلا توقف. ولكن الواقع غير ذلك: لا توجد احتمالية لاستقرار الصراع مع الفلسطينيين أو حله نتيجة لخطوة اسرائيلية أحادية الجانب. استكمال اقامة الجدار الفاصل والانسحاب الاسرائيلي الجزئي من الضفة وتكثيف الكتل الاستيطانية القائمة بما فيها تلك المغروسة في عمق حلق الفلسطينيين ـ كل هذه الأمور التي تأتي ضمن صيغة الإملاءات الاسرائيلية المفروضة على السلطة الفلسطينية، لن تؤدي الى تجسيد وعود رئيس الوزراء. بل قد يزداد الصراع حدة وتزداد الهجمات الفلسطينية على الاسرائيليين.

مهما كانت درجة التقدير التي يستحقها اولمرت على إسهامه في المبادرة الى خطة فك الارتباط وطرح فكرة الانطواء، إلا أن هذه الخطوات تعبر عن توجه أساسي خاطىء تجاه الصراع الاسرائيلي الفلسطيني. الانسحاب التام من قطاع غزة وتوجهات الاخلاء الجزئي من الضفة هي في الواقع تطورات هامة جدا بسبب السابقة التي تنطوي عليها، وبسبب الاعتراف بأنها تعبر عن عدم صحة وهم القدرة الاسرائيلية على الاحتفاظ بالمناطق. ومع ذلك، هناك شيء ما مُضلل في الطريقة التي تُطرح فيها هذه الخطة على الجمهور: هي لن توصل اسرائيل الى بر الأمان المنشود. الأفق المستقر الذي يعد به اولمرت الناس من خلال خطة الانطواء هو صرعة عابرة، لا تشكل الصيغة التي تؤدي الى تسوية الصراع مع الفلسطينيين.

اولمرت يتوجه الى الصراع بأدوات ووسائل ادارة الأزمات، وليس من خلال مفاهيم حل الأزمات. هو لا يثق باحتمالية إنهاء الصراع، ويكتفي باحتوائه قدر المستطاع. بذلك، يعتبر اولمرت امتدادا لشارون الذي سعى الى تسوية انتقالية طويلة المدى في أقصى الاحوال، وعندما يئس من ذلك تبنى فكرة الانسحاب أحادي الجانب. اولمرت ايضا يفترض عدم وجود شريك في الطرف الآخر، ومن هذا الافتراض يشتق خطته السياسية: تقليص الأضرار من خلال الانسحاب الجزئي من الضفة. مواقفه المعلنة هذه تشير الى أنه يدعي أن الصراع غير قابل للحل، وأنه يرى أن عليه أن يديره بصورة منضبطة من اجل ابقائه تحت السيطرة، مع التطلع الى تقليص عدد الضحايا في الجانب الاسرائيلي قدر المستطاع.

هذا توجه غير كاف، ينفي مسبقا احتمالية التوصل الى حل جذري ونهائي للصراع، وينطوي على تضليل للجمهور المتأثر بسحر الوعود، بمستقبل أفضل.

عوزي بنزيمان
كاتب رئيس في الصحيفة
(هآرتس) 2006/5/10

وزراء ومسؤولون اسرائيليون يقررون مصير الشعب ويختفون في منازلهم بلا رجعة

مدينة القدس تشهد حربا بين مراقب الدولة ومحافظ ادارة الدولة

■ الفترة القصيرة التي بدأت منذ تولي القاضي ميخا لندنشتراوس مهام منصبه كمراقب عام للدولة، لا تسمح بتاتا بتحديد ما اذا كان هذا القاضي سيُصنف في نهاية الأمر على أنه مراقب ممتاز للدولة أم أنه كان المراقب الاسوأ، ولكن الشيء الذي يمكن أن نقوله بوضوح هو أن فترة توليه منصبه ستكون مميزة ومثيرة للضجة أكثر ممن سبقوه. ماذا حدث؟.

لقد تولى هذا المراقب الجديد منصبه من خلال الاعتقاد بأن تقارير من سبقوه تراكم الغبار عليها، وهي لا تزال في أدراج مغلقة. وقد قرر هو أن يسير في طريق مختلف عمن سبقوه وأن يستعمل الأسنان (الصناعية الحادة) لوسائل الاعلام لكي ينهش اولئك الذين انتقدوه. ومنذ ذلك الحين علت الضجة وازدادت، ولكن لا يوجد في هذه الضجة ما يُمكّننا من أن نقلل حجم المسؤولية والأخطار التي يمكن نسبها لأولئك الذين وُجهت اليهم الانتقادات من قبل المراقبين السابقين. فالرجل، والمكتب على حد سواء، هما الملاذ الأخير لحماية دولة ديمقراطية، ومن بعده الطوفان.

توجد ثغرة غير واضحة، ربما، في الضجة التي أحدثها المراقب الجديد في تقريره الأخير، فربما أضر بشخص بريء هنا أو هناك في تقريره، ولكن، لسنا نحن الذين سنحكم على ذلك.

لذلك، فانه من المهم جدا أن يستمر مراقب الدولة في وظيفته وأن «يمزق هذه الصورة» لبعض الاشخاص الذين، حسب اعتقادي، ارتكبوا الأخطاء اثناء أدائهم لوظائفهم في الدولة، وقد قيل سابقا «في غابة السوء نُضحي بك».

لا يُقصد بهذه الكلمات أن نُسيء أو نضيف، وبالطبع أن لا نحكم سلفا على الحرب التي تشهدها القدس الآن بين مراقب الدولة ومحافظ ادارة الدولة. فكذلك الذي مرت عليه سنوات طويلة مع شموليك هولندر، ويعرف قدراته وامكانياته، فانه يستطيع التكهن ـ وأن يقدم نصيحة للسيد لندنشتراوس بأن يعرف ـ بأن «المعارضين يحترقون» لدى هولندر، على شيء أصغر من ذلك، وتوجيه انتقادات كتلك التي سمعناها مؤخرا ضد هولندر. فيا سيدي مراقب الدولة المحترم: هل عندك ملجأ مغلق تماما في منزلك؟.

يجب رن الجرس مرتين

كان هناك في اسرائيل سياسيون أنهوا وظائفهم وحياتهم السياسية وذهبوا الى بيوتهم، ولم يصدقوا ما رأته أعينهم وسمعته آذانهم: فقد رفعوا سماعة الهاتف مرة بعد مرة لكي يتأكدوا بأن جهاز الهاتف غير معطل ـ وذلك لأن الهاتف لا يرن أبدا. ولكن الهاتف، وأنت لا تصدق، كان صالحا وغير معطل.

ظاهرة شبيهة يمكنها، وكل ذلك ممكن حسب الفاحص، أن تظهر من خلال مراقبة ايام هذه الحكومة الجديدة وزعماء المستوطنين، فطوال عشرات السنين كانوا يأتون ويغادرون مكاتب الحكومة وكأنهم أصحاب البيت وسادة البلاد. كانوا يتباحثون في ميزانيات ضخمة، بالانشاءات. وزعوا، اشتروا وباعوا وكأن ذلك كان بيتهم. والآن، في وزارات محددة، فلن يكون لهم موطىء قدم. أو شراب يُقدم لكل شخص. فمن هذه الوزارات لن يتمكنوا من ادارة الدولة. وفجأة، فجأة سوف يرفعون سماعة الهاتف ليتأكدوا مما اذا كان الجهاز يعمل أم لا. وعندما يرد عليهم الهاتف، سوف يسمعون كلاما لم يسبق لهم أن سمعوه في الماضي من فم بعض المسؤولين مثل ما العمل، فنحن لن نخاف من المستوطنين، ولن نقف صامتين منتظرين، عندما يطلبون، أو يطالبون بشيء ما.

بعد نحو ثلاثين سنة، فان قسما كبيرا من حكومة اولمرت قد أغلق الباب (الجيوب) في وجه المستوطنين، والآن، أصبح لا بد من أن يرن مرتين، والانتظار طويلا.

بسرعة الى ملاذ الحكماء

يوم أمس، في هذه الصفحة تحديدا، اعتقدت بأن ذلك الجندي قد ارتكب خطأ عندما رفض مصافحة يد رئيس هيئة الاركان اثناء مراسم تخريج دفعة جديدة من الجنود في مقر رئيس الدولة. وكنت اعتقد بأن المصافحة هي مسألة أخلاق وسلوك.

الآن، تلقيت تفسيرات بأن الجندي المذكور كان قد قصد تضليل قادته وايقاعهم في الخطأ. لكنني لم أكن بحاجة لمثل هذه التفسيرات. فالسيد (الجندي) سبق له وأن أجرى مقابلة مع صحيفة «يديعوت احرونوت» قال فيها: «أنا رسول الرب، مُبارك هو، رسول الوحي».

لقد تعرفت في طفولتي على أمثال هذا، الذين كانوا سببا في ايذائي، فأنا آمل بأن تكون مكالماته الهاتفية مع الإله، مكالمات محلية، لأنها اذا لم تكن كذلك، فان عائلته ستعلن إفلاسها من النفقات الكبيرة. الآن، المشكلة ليست له وحده فقط، بل لنا جميعا: فمن الذي يعطي لمثل هذا الجندي سلاحا (رسول الوحي هذا)؟ فليحفظنا الرب من أمثاله، وليُسرعوا في ارساله الى ملاذ الحكماء.

ايتان هابر
رئيس ديوان رابين سابقا
(يديعوت احرونوت) 2006/5/10

على حكومة اولمرت ان تنفذ خطة الانطواء بسرعة قبل ان تعصف بها الازمات وقبل تدهور وضع بوش

■ ان كان الاسبوع الاول من حكومة اولمرت مسرحية فان عرضها الاول لم يكن ناجحا جدا. بعض اللاعبين تلعثموا وهم يعيدون النص (وهددوا بايقاف المسرحية). الجمهور يبدو حائرا مبلبلا ولا يسمع صوت التصفيق من بين ظهرانيه. بعد ان يلتقط المخرج انفاسه وبحسن الوضع سيستمر عرض هذه المسرحية لفترة اطول «ولكن ما حدث في العرض الاول يشير الى الازمات القادمة التي تتربص لاولمرت من وراء الكواليس. ذلك لان هناك شيئا أساسيا مختلا في الحبكة وفي تركيبة الممثلين.

التصويت على الميزانية المخصص لليوم أجل بسبب حماقة صغيرة. لا يليق باولمرت ان يسمح برفع اسعار الخبز قبل اختباره الهام الاول. موقف المحافظين الجدد العنيد يساند رفع سعر الخبز طبعا. ولكن احدا من انصار هذا النهج لم يقم بمطالبة الحكومة بالتريث قليلا وعدم السماح لبعض المعارضين الاغرار بالتنكيل بالميزانية كلها وعرقلة تقدمها. انظروا الى أمريكا مثلا التي علقت فيها مسيرة المحافظين الاقتصاديين البهيجة في أزمة لاسباب منها هذا التمترس الايديولوجي. ما الذي حدث؟ هل اعاد شلومو نحاما ورفاقه بعض رواتب الملايين التي يحصلون عليها؟ ولكن هذه ليست المصيبة الاساسية التي تهدد الحكومة وهي في مهدها. الميزانية ستمر والاقتصاد الاسرائيلي ايضا من قبل وورن بافت وايتان لداي. بذور دمار الائتلاف مزروعة في هذه الايام في القضية التي كررها اولمرت في هذا الاسبوع. وكأن خطة الانطواء حية ترزق. طاقم وزاري رفيع يواصل التخطيط لها بهدوء. عمل وزير الدفاع عمير بيرتس الاول بعد عدة اغتيالات ممركزة، كان اخلاء المقتحمين للمنزل في الخليل من دون ان ترمش له عين. ما بدا بصورة سيئة هو الجدول الزمني للمشروع المركزي لحكومة اولمرت. في البداية تحدث رئيس الوزراء عن تنفيذ الخطة خلال عامين. بعد ذلك تم تقليص المدة الى عام ونصف. الا ان كل هذه الامور مجرد احاديث فارغة عندما تكون الارضية التي يضعها للانسحابات الواسعة ضعيفة الى هذا الحد.

ليست لديه من اجل ذلك اغلبية في الحكومة من دون دعم من الخارج. شاس دخلت للحكومة دون أن تتبنى خطة الانطواء. اولمرت يلعب في الوقت وكأن لديه كل الوقت الموجود في العالم. التسريب المغرض من نقاشات المستوطنين حول الاستعداد لقبول اخلاء البؤر الاستيطانية غير القانونية. التنازل عن حق ليس لهم ـ احتل عناوين الصحف من قبل ان يتبين انه مجرد فرية. هناك علاقة واحدة بين الخدعة وبين اقتلاع عشرات الالاف من منازلهم: هدفهم هو عرقلة الانطواء وغرسها في مستنقع نقاش فارغ آخر.

وهناك مناورات حاييم رامون. وزير العدل مغرم باستكمال الجدار لدرجة انه أهمل حبه الاخر ـ الرحيل عن أغلبية المستوطنات. الجدار حسب رأيه هو شرط للارتقاء بفك الارتباط. من الصعب فهمه وهو الشخص الحاذق في العادة. على أنصار خطة الانسحاب الحقيقيين ان يفهموا ان الوقت لا يصب في مصلحتهم. مثل هذه المسألة الجوهرية جدا مسار الحكومة (وفقا لتصريحاتها) لا تتحمل التأجيل الى عمق السنة القادمة وعشية ما لم تنجُ منه اية حكومة من قبل: أزمة كبيرة. الرئيس بوش هو الاخر ركيزة واهنة في ظل وضعه السياسي الذي يزداد تدهورا ويصعب عليه تقديم العون في اواخر 2007 عندما يبدأ البيت الابيض في الاستعداد للانتخابات الرئاسية.

يتوجب على اولمرت ان يبدأ من الان في تطبيق وعده الاكبر وان لا يكتفي بالوعود. ليس هناك أي سبب لتأجيل التنفيذ. لهذا السبب يحتاج الى ميرتس ويهدوت هتوراة حتى تكون لديه أغلبية لخطة الانطواء. ما الذي سيحدث له ان بدأ الانطواء في الاشهر القادمة؟ هل ستنحل حكومته؟ اية جدوى من انتظار مرور عامين؟ ان لم يوضح نواياه الان ستكون لديه حكومة محدودة الضمان ومسرحية مربكة على منصة احتلها رئيس وزراء مع نص كبير فارغ.

جدعون ساعت
كاتب رئيسي في الصحيفة
(هآرتس) 2006/5/10

لم يقل كلمة تعارض غلاء الخبز

بيرتس أهمل الفقراء ودعم ميزانية الدفاع مخالفا بذلك مواقفه المعلنة سابقا

■ يصمت بيرتس. حاول المراسلون لأيام بيأس أن يفهموا ما الذي يعتقده رئيس حزب العمل في رفع أسعار الخبز، لكنه فضل الصمت. لم يُسمع صوت من يدعم برنامج العمل الاجتماعي أكثر من الجميع (هكذا قيل لنا على الأقل)، عندما أُجيز بضربة خاطفة غلاء بلغ 7 في المئة في المتوسط لأسعار المنتج الأساسي، الذي أصبح منذ وقت علامة الفقر. ومع ذلك، الآن، ولديه اغتيالات فوق رأسه، لا وقت لبيرتس يتفرغ فيه لصياغة موقف في الموضوع. فهو من اجل ذلك بالضبط أتى بشيلي.

إن قرار تعيين رئيس العمل وزيرا للدفاع يبدو أكثر فأكثر مثل «شرك عسل». انه بالضبط مثل تعيين نتنياهو وزيرا للمالية في حكومة شارون الثانية. إن بيرتس في وزارة الدفاع، وبغير نائب وزير، سيغرق في بحر العمل الذي ينتظره على طاولته، ويُهمل الأجندة الاجتماعية التي انتُخب على أساسها. وبعد ذلك سيأتي الحساب مع الناخب.

لكن أكثر الناس تشككا لن يستطيعوا التنبؤ بأن بيرتس سيسقط سريعا جدا في الشرك. حتى قبل جلسة هيئة القيادة العامة الاولى، وقبل الحصول على مفاتيح المكتب، برهن بيرتس على أنه يُدير ظهره لأولئك الذين رفعوه حتى مكتب وزير الدفاع المرغوب فيه. اولئك الناس المعدمون، الذين تركوا الليكود بسبب سياسة نتنياهو وشارون، ونجحوا برغم اليد المرتجفة في دس أحرف «إيميت» في صندوق الاقتراع لم يحظوا في نهاية الاسبوع الأخير بسماع صوته. لقد أغفى ببساطة. إن ما حظينا بسماعه أن بيرتس وقع في الوقت نفسه على قرار اغتياله الاول، مع قلقه بألا يصاب أبرياء. لم يهم متضرر و قضاء الخبز الوزير الجديد في تلك الساعة. لقد أصبح في مكان آخر.

لكن لا يجوز الارتباك. فهذه ليست المرة الاولى التي لا يُسمع فيها صوت بيرتس في اثناء النقاش العام لغلاء الخبز. في الجلسة الـ285 للكنيست السادسة عشرة طُرحت للنقاش قضية غلاء الخبز. وآنذاك ايضا، لم تخطئوا، لم يُسمع صوت بيرتس. سكون. كان اعضاء الكنيست ايلي يشاي، وغيلا فنكلشتاين، وران كوهين وآخرون، هم الذين احتلوا الخانة الاجتماعية، واحتجوا احتجاجا مُحقا على قرار رفع سعر الخبز بـ6 في المئة. إن بيرتس، الذي عبر بعد ذلك في اليوم نفسه عن موقفه من قضية اخرى ـ ضم الوزراء الى حكومة شارون الثانية ـ لم يُجهد نفسه في إسماع صوته وفي الاحتجاج على القرار، الذي أضر أكثر من كل شيء بالجمهور الذي يُفترض أن يمثله. صمت ببساطة.

لقد قدم بيرتس أول أمس الختم النهائي الذي يجعل «عمير الاجتماعي» ليس أكثر من انعطافة، عندما كان ضيفا لاول مرة على حلقة هيئة القيادة العامة وزيرا للدفاع. الوزير الجديد، صاحب العلم بالنقد الذي يُسمع وراء الكواليس لتعيينه، وكذلك بعدم الثقة العامة، أوضح للرفاق، أنه يرى نفسه «السور الواقي» لجهاز الأمن في جميع النقاشات العامة، وفي الأساس في قضية الميزانية.

إنسوا الدعوة الى تحويل نفقات الأمن الى المجتمع والى الرفاهة. فالجنرال بيرتس لن يدع أحدا يُدخل يده في الصندوق. «الجمهور غبي ولهذا يدفع الجمهور»، كتب شالوم حانوخ قبل سنين. منذ ذلك الحين تحول بيرتس من رئيس هستدروت متعثرة الى مرشح لرئاسة الحكومة والى وزير ذي مقام رفيع. والجمهور، برهن على أنه ليس غبيا.

ينيف هيلبغوت
رئيس قسم الأخبار «ان.آر.جي» في معاريف
(معاريف) 2006/5/10